كوبنهاجن – اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية: مجلس مفوضي حماية البيانات بأوروبا
الاثنين، 13 مارس 2017 – من الساعة 17:00 إلى 18:30 بتوقيت وسط أوروبا
اجتماع ICANN58 | كوبنهاغن، الدانمارك

توماس شنايدر: مرحبًا بالجميع. تفضلوا بالجلوس رجاءً. ومرحبًا بكم في الجلسة الاستثنائية للجنة GAC ومجلس أوروبا، التي عقدها مجلس أوروبا مرة أخرى، والتي أود أن أشكر جوهانس وفريقه الذي يضم – بطبيعة الحال – عددًا من الخبراء الحقيقيين في مجال حماية البيانات على ذلك. ولدينا أيضًا زميل إنفاذ القانون هنا، كما كان لدينا في جلسة بقيادة GNSO الآن منذ برهه في القاعة الكبيرة.

سأتوقف هنا. لأنني أعتقد أنك لا تريد أن تسمعني وأنا أتحدث، ولكنك تريد عقد مناقشة تفاعلية مع الخبراء بشأن حماية البيانات وإنفاذ القانون. شكرًا. يوهانس كليجسن، من فضلك.

جوهانس كليسن: شكرًا لك، توماس. سأكون مختصرًا لإعطاء أكبر قدر ممكن من الوقت لأعضاء الفريق. أود فقط أن أشكر GAC على تمكين هذا الحوار، وتبادل الآراء هذا مع خبراء حماية البيانات.

لقد أجرينا نقاشا جيدًا عبر المجتمع حول هذه المسألة. ومن التعليقات التي نراها من الكلمة، يتضح أن الكثيرين يعتقدون أن هذه المناقشة لا ينبغي أن تكون لمرة واحدة ولكنها بداية العملية.

في مقدمتي هناك، قدمت مجلس أوروبا – مجلس أوروبا. ولكنني أعتقد أنكم ربما تعرفوننا، نظرًا لأننا أصبحنا الآن مراقبين لدى GAC منذ عام 2010 وقدمنا ثلاثة تقارير، أحدثها في جانب حقوق الإنسان في طلبات gTLDs، والتي أعرف أنكم تتحدثون عنها.

لذلك لن أقدم المؤسسة ولكنني سوف أؤكد فقط على أن المناقشة الجارية تعتبر في الوقت المناسب وضرورية. وعلى نحو متزايد، هناك خطر وبالفعل حقيقة الالتزامات

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

المتضاربة، والالتزامات التعاقدية، من ناحية، والالتزامات المتعلقة بحماية البيانات، والالتزامات القانونية الملزمة من ناحية أخرى.

ولذلك، فإن هذه المناقشة، كما قلت، تأتي في الوقت المناسب وضرورية.

نأتي في مجلس أوروبا لأنه، بالطبع، كما يعلم العديد منكم، هناك اتفاقية حماية البيانات (108)، التي بها 50 طرفًا وحوالي 10 مراقبين، مما يعني أنه يجمع ما يقرب من نصف دول العالم التي لديها تشريعات محددة لحماية البيانات.

لدينا أيضًا – عنواني، مدير مجتمع المعلومات ومكافحة الجريمة كمؤشر على أن – مجتمع إنفاذ قانون قوي للغاية داخل مجلس أوروبا. لدينا اتفاقية لحقوق الإنسان في المحكمة. ولكن لدينا أيضًا حوالي 60 اتفاقية من اتفاقيات القانون الجنائي، بعضها مصدق عليها من قبل 70 دولة تقريبًا من جميع أنحاء العالم، واتفاقية جرائم الإنترنت التي تضم 50 طرفًا كما لديه اتفاقية حماية البيانات. إننا نتعاون على بناء القدرات مع حوالي 125 بلدًا. لذلك نحن خارج حدود أوروبا.

توماس، إذا كان بإمكاني الاقتباس منك للحظة الاختتام، ما قلته في الحوار عبر المجتمع. سياسة البيانات، كما ذكرت، عاملاً أساسيًا. إذا كان بإمكاني إعادة الصياغة، فهي قوة للاحتمالية الجيدة. ولكن، بالطبع، هناك مخاطر كبيرة. وبشكل متزايد، تعتبر مواضيع البيانات – وهذا يعني كل واحد منا في جميع أنحاء العالم – قلقون بما يحدث لبياناتنا. ترى العديد من مظاهر هذا القلق. وعلى سبيل المثال، فإن الكشف الأخير من قبل ويكيليكس، الذي جذب انتباه العالم، كان مثالاً آخرًا على تلك المخاوف.

ولذلك، فإن المناقشة داخل ICANN وGAC مع إنفاذ القانون تعتبر ضرورية، وكذلك مع رجال الأعمال والمجتمع المدني. ولكنني أود أن أضيف أيضًا مجتمع حماية البيانات. شكرًا.

أليساندرا بيروتشي: مرحباً بكم جميعاً. اسمي أليساندرا بيروتشي. واسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أشكركم جزيل الشكر على إعطائي إمكانية المشاركة في هذا الحدث الرائع. إنني ممتنة للغاية ويسرني أن أكون هنا.

أنا هنا بصفتي رئيسة اللجنة الاستشارية، آسفة، لجنة الاتفاقية (108)، وهي اتفاقية مجلس أوروبا لحماية البيانات الشخصية. تتألف اللجنة الاستشارية من عدد كبير من ممثلي الأطراف في الاتفاقية، ليس ذلك فقط، ولكن أيضًا المراقبين، الذين يشاركون بالفعل بنشاط في مناقشة لجنتنا.

وتتحمل لجنتنا، في الأساس، مسؤولية تفسير الأحكام الرئيسية للاتفاقية (108) وتنفيذ مبادئ حماية البيانات في مختلف القطاعات المعنية.

ولإعطائكم مثالاً على ذلك، اعتمدت اللجنة الاستشارية عددًا من المبادئ التوجيهية، وهي عدد من التوصيات التي يجب اعتمادها بعد ذلك على مستوى لجنة الوزراء المعنية بحماية البيانات في مختلف الميادين مثل العمل والقطاعات العامة، والتخصيص، والبيانات الصحية، ناهيك عن بعض الأمثلة.

وأود الآن أن ألفت انتباهكم إلى الاتفاقية (108)، ولا سيما بشأن سمتين رئيسيتين للاتفاقية (108).

الأول هو أننا نتحدث عن الأول—وسأقول أيضًا في الوقت الحاضر، الأداة الملزمة الوحيدة على المستوى الدولي لحماية البيانات.

وأود أن أقول إن العنصر الثاني الذي يميز هذه الاتفاقية هو طابعها المفتوح، وانفتاحها، أيضًا على بلدان ثالثة. وأنا أقول ذلك لأن الاتفاقية (108) لم تصدق عليها الدول الأعضاء الـ 47 فحسب، كما ذُكر من قبل يوهانس كلايسن، مجلس أوروبا الـ 47، ولكنها أيضا مفتوحة لانضمام أطراف ثالثة.

وهذا هو الحال، على سبيل المثال، كما ترون في الشريحة التالية من أوروجواي في السنغال، التي صدقت بالفعل على الاتفاقية كطرف ثالث، وموريشيوس. وهناك بلدان

أخرى أيضا بصدد التصديق على الاتفاقية (108)، كما ترون في الشريحة، المغرب، وتونس، والرأس الأخضر، وبوركينا فاسو.

وترجع الطبيعة الانفتاحية لهذه الاتفاقية أيضًا إلى حقيقة أن لدينا، كما ذكرت من قبل، مشاركة نشطة من المراقبين، سواءً من المنظمات الدولية أو من بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وكوريا الجنوبية والمكسيك وإندونيسيا. وكان لدينا في الواقع طلب من اليابان والفلبين لإجمالي أكثر من 60 دولة مساهمة في عمل لجنتنا.

الشريحة التالية من فضلك.

حسنًا، حتى بدون الشريحة، سوف نواصل فقط إعطاء بعض النصائح بشأن الاتفاقية (108).

خضعت الاتفاقية (108)، كما حدث على مستوى الاتحاد الأوروبي، لعملية تحديث.

ويرجع ذلك إلى حقيقة أن مبادئ حماية البيانات الواردة في الاتفاقية (108) يجب أن تكون محدثة بعض الشيء فيما يتعلق بتأثير التكنولوجيات الجديدة والعولمة.

وبدأ هذا النوع من عملية التحديث بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة. لقد كان في الواقع – كان افتتاح هذه العملية عبارة عن مشاورة. وقد تلقينا الكثير من المساهمات من العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.

في الوقت الراهن، يعود الأمر إلى لجنة وزارة مجلس أوروبا في ضع الصيغة النهائية لعملية تحديث هذه الأداة.

سوف أذكر بضع كلمات ذاكرًا إن ما تبقى، أساسًا، لا يزال صالحا للهيكل العام للاتفاقية (108) وهي العناصر الجديدة للاتفاقية – من الاتفاقية الحديثة (108).

أود أن أقول إن الهيكل العام، وحقيقة أن الاتفاقية تتحدث بلغة عالمية لا تزال صالحة للاتفاقية الحديثة كما كانت عليه في المؤتمر القديم، على سبيل المثال. إنها تتحدث بمبادئ عامة وليست مبادئ مفصلة لأنها يجب أن تتوجه إلى عدد كبير جدًا من البلدان. وهي لا

تزال لغة محايدة من الناحية التكنولوجية، بالطبع، لتفادي أن تصبح غير مجدية في وقت مبكر للغاية. وتضمن الاتساق مع إطار عمل الاتحاد الأوروبي.

وأعتقد أنه من المهم إعطاء بضع كلمات بشأن ذلك. بطبيعة الحال، هناك رابط بين الاتفاقية (108) والاتحاد الأوروبي، وإطار حماية البيانات الذي تم التأكيد عليه بالفعل من قبل اللائحة الجديدة للاتحاد الأوروبي، التي تنص، في جلسة خاصة، على أن انضمام بلد ثالث إلى الاتفاقية (108) يعتبر في الواقع العنصر الذي يمكن اعتباره مهمًا لتقييم مدى كفاية بلد ثالث.

ومن الواضح أن العناصر الأخرى التي تعززت في عملية تحديث الاتفاقية (108)، كما ترى في الشريحة، هي أولاً وقبل كل تناسبية وتحد من البيانات. وهذا في الواقع مبدأ حاسمًا لحماية البيانات. وكانت المساءلة أيضًا في النص الجديد للاتفاقية، مما يعني أن وحدات التحكم ومعالجة البيانات يجب أن تضمن الامتثال لمبادئ حماية البيانات ليس فقط على الورق ولكن أيضًا في على أرض الواقع. وقد تعززت الشفافية، مما يعني أن موضوع البيانات يجب أن يكون على بينة من معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بها. وعليهم أيضًا أن يدركوا ذلك لممارسة حقوقهم التي تعززت أيضًا في الهيكل الجديد للاتفاقية. فالاتفاقية (108)، على سبيل المثال، قد أدخلت الآن الحق في عدم الخضوع لقرار آلي دون أن تكون له إمكانية تقديم الرأي الشخصي.

يعتبر أمن البيانات عنصرًا آخر تم تعزيزه في الاتفاقية الجديدة. وأدرجت أيضًا أحكام محددة بشأن نقل البيانات الدولية والسلطات الإشرافيه، بينما يشكل هذين الموضوعين حاليًا جزءً من البروتوكول الإضافي للاتفاقية (108).

الشريحة التالية من فضلك.

حسنًا. كان ذلك مجرد استعراض عام جدًا للمبدأ الرئيسي للاتفاقية (108). الرسالة التي أود حقًا أن انقلها إليكم هي مدى استعداد اللجنة الاستشارية للاتفاقية (108) لفتح حوار مع ICANN، ودعونا نعمل بمثابة محاورين محتملين في حالة ظهور مخاوف وأسئلة تتعلق بالخصوصية.

لقد أكدت بالفعل أن اللجنة الاستشارية اعتادت تمامًا على العمل في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين، وهي مفتوحة جدًا أمام البلدان من جميع أنحاء العالم. لذلك مرة أخرى، سنكون حريصين على المساهمة في مثل هذا العمل.

شكرًا جزيلاً.

توماس شنايدر: شكرا لك، أليساندرا.

بعد ذلك لدينا جوزيف كاناتاسي من الأمم المتحدة. وهو المقرر الرئاسي المعني بالحق في الخصوصية. أرحب بك في GAC.

جوزيف كاناتاسي: شكرًا جزيلاً لك، توماس. أعتقد أن أولئك الذين كانوا في الجلسة السابقة يفهمون لماذا يعتبر من السهل جدًا بالنسبة لي الآن متابعة عرض أليساندرا، لأن لدينا منظمتين، المنظمة الأم – مجلس أوروبا – والاتحاد الأوروبي، الذي جاء في وقت لاحق ولكنه تولى بالفعل. وعلينا أيها السيدات والسادة أن نضع القليل من التاريخ في اعتبارنا. كان مجلس – الاتفاقية التي يتحدث عنها أليساندرا تسري منذ عام 1981، وعلى وشك الحصول على مزيد من التحديث. وهذه هي الاتفاقية التي ألهمت الاتحاد الأوروبي. لم يكن حينها الاتحاد بهذا الشكل، عندما كتب في يونيو من عام 1981 إلى الأعضاء البالغ عددهم من 7–12، وانتظر ذلك، وقال: "مرحبًا، مجلس أوروبا قد قام بهذا لتوه. نعتقد أنها فكرة جيدة. لماذا لا تقوم بالاشتراك؟"

ولم يشترك عدد كاف من الأعضاء، وما حدث بعد ذلك أنهم بسرعة – وهم – حسنًا، ليس بسرعة. بين عامي 1990 و1995 أصدر توجيهًا، توجيه الاتحاد الأوروبي 46-95 الذي تم تحديثه الآن إلى اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).

وأعتقد أن هذا السياق مهمًا للغاية لأنه بينما ينظر إلى الأمور من منظور عالمي، ينظر إليها من وجهة نظر تلك البلدان الواقعة خارج أوروبا، فإنه يحصل على نوع واحد من

الزخم من اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). لذا فإن الشركات في تلك البلدان التي ترغب في القيام بأعمال تجارية في أوروبا لديها لائحة عامة لحماية البيانات (GDPR) تدفع بها لترى مدى الامتثال بطريقة أو بأخرى، في حين أن الحكومات في تلك البلدان التي ترغب في التحرك نحو نظام أكثر تنظيمًا في الخصوصية من وجهة نظر ودية قد تميل إلى التحرك نحو الإطار الذي قدمه مجلس أوروبا الذي أوضحته أليساندرا للتو.

وأعتقد أن هذا الجزء الأول ينبغي أن يذكرنا أيضًا بالمبادرات الأخرى التي اتخذت والتي تتطلع بعد ذلك إلى نقل تدفقات البيانات والشرطة.

وإنني على يقين من أننا إذا خرجنا من النقاش الذي يصب في مصلحة الشركات مباشرة، فسوف ننتقل إلى ذلك الجزء من المناقشة الذي يتناول الجمهور، أو المجال العام، ونقل البيانات لسببين: الشرطة، وإنفاذ القانون؛ وكذلك أجهزة الاستخبارات. دعونا نتحدث عن ذلك. وربما – لا أعرف إن كانت كارولين سوف تتطرق إلى ذلك في وقت لاحق عندما تتحدث عن الإطار الموجود بالفعل في الإنتربول أم لا. ولكن قبل كل شيء يجب أن نتحدث عن اتفاقية أخرى، اتفاقية جرائم الإنترنت.

لذلك هناك من 44 إلى 50 دولة أخرى، لم أتحقق تمامًا من ذلك قبل المجيء اليوم، ولكن على الأقل 47 بلدًا، ربما نحو 50 بلدا وقعت على اتفاقية جرائم الإنترنت، الاتفاقية (185). وهناك – هناك جزء من الاتفاقية، الفصل 32، الذي يهدف إلى تسهيل نقل البيانات بين سلطة وأخرى. ويجري تحديث هذا الجزء. وقد دارت مناقشات منذ عدة سنوات بشأن أفضل السبل لتحقيق ذلك.

إذا كنت تشعر أن هناك "ولكن" قادمة، فإن هذا صحيح، لأن هناك "ولكن" قادمة، إن "ولكن" هي أن تلك الاتفاقية، مع كل ما فيها من نقاط قوة ونقاط ضعف مصممة فقط لتحقيق شيء واحد، وهو حماية البيانات – إنها عمليات نقل البيانات في إنفاذ القانون.

إذا نظرتم إلى القسم 14 من تلك الاتفاقية، فسوف تجدون أنه ليس مصممًا للتعامل مع المعلومات الاستخباراتية. وهو ليس مصممًا للتعامل مع تبادل البيانات خارج قطاع الشرطة.

وأعتقد أنه من المهم بالنسبة لنا أن نتذكر لأن الكثيرين من موظفيكم سوف يواجهون العملاء أو أيًا كان من يأتي ويقول: "آه، ولكن ادوارد سنودن قال أن بياناتنا سوف تتعامل بهذه الطريقة، وهذا ما يحدث في شروط الخصوصية". والواقع أن اتفاقية جرائم الإنترنت ليست موضوعة لمعالجة هذه النقطة، وهذا هو السبب في أنك قد رأيت أن – في التقرير الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، حيث تحدثت عن الجهود الجارية حاليًا خارج الأمم المتحدة في هذه الآونة، ولكن من المحتمل أن يتم جلبها داخل الأمم المتحدة في وقت ما من العام القادم والتي تتناول إعداد اتفاق آخر، جزء آخر من نهج شريحة سلامي إلى قانون جرائم الإنترنت التي ستكون أداة قانونية تتحكم في الترصد في جريمة الإنترنت. أساسًا ما أتحدث عنه هو إنني أقول، حسنًا، لدينا محاولة لمعالجة، محاولة لمعالجة جرائم الإنترنت في اتفاقية جرائم الإنترنت. لدينا محاولة لمعالجة البيانات الشخصية التي تحتفظ بها الشركات والحكومات في سياق البلدان التي انضمت إلى الاتفاقية (108). ولكن ماذا عن بقيتها؟ ماذا عن بقية قانون جرائم الإنترنت؟

وهذا هو الشيء الذي علينا النظر فيه. لن يكون حلها سهلاً إلى حد ما، ولكن، مهلاً، هناك العديد من الأمثلة الأخرى عن الأشياء الصعبة التي حلها العالم. وهذا هو الرصد في عالم الإنترنت.

وهو ذو أهمية خاصة بالنسبة إلى الأشخاص في ICANN نظرا لأن الأشخاص في ICANN معنيون في جميع أنواع الطلبات؛ أليس هذا صحيحًا؟ من يطلب البيانات، وخصوصًا عندما تذهب من الحكومة للحكومة، من جهاز استخبارات إلى جهاز استخبارات. ولكن الأكثر أهمية في بعض الأحيان، مرحبًا، أنا شركة X. لدي مركز بيانات في ألمانيا، ومن ثم هناك بعض الظرفاء في المحكمة في نيويورك يريدون مني – من يريد مني – من يطلب أن أعطيك البيانات التي قمت بتخزينها في إيرلندا أو في هونولولو أو في الهند. ماذا سأفعل؟

وإذا كنت في الطرف المتلقي، سواءً كدولة أو كمزود خدمة إنترنت أو كمركز تحكم في مركز البيانات، كيف يمكنك التعامل مع هذا. وما هو أكثر من ذلك، ما هي أنواع

الضمانات التقنية التي ينبغي تطبيقها لتسهيل هذا النوع من التبادل أو للتأكد من أنه لا يحدث بطريقة مسيئة؟

وسأختتم بتذكيركم بأمرين. لا يتعين علينا فقط علينا النظر في إدارة الهوية من منظور مختلف، ولكن أيضًا يمكننا النظر في الفئات الأخرى. ويمكننا أيضًا النظر في مجموعة كاملة من الأشياء، مجموعة كاملة من الضمانات التي يمكن أن نطالب بتنفيذها للتأكد من أننا نخلق جوًا أكثر خصوصية وودية وفي الإنترنت، مما قد يشجع على نمو الثقة، وزيادة الثقة من وجهة نظر المواطنين. كما قلت في الأسبوع الماضي، سيكون هذا جيدًا بالنسبة للخصوصية، وسيكون جيدًا بالنسبة لمزودي خدمة الإنترنت، وسيكون جيدًا للمواطنين، وسيكون جيدًا للحكومات، وسيكون جيدًا للأعمال التجارية.

شكرًا.

توماس شنايدر: شكرا جزيلا لك، جوزيف كاناتاسي.

التالي السيدة كارولين غومانز – دورني، مسؤولة حماية البيانات في الإنتربول.

كارولين غومانز–دوري: شكرًا جزيلاً. شكرا جزيلاً لدعوتي هنا.

في الواقع انعقد في الأسبوع الماضي في الإنتربول المؤتمر السنوي لرئيس اجتماعات المكاتب المركزية الوطنية، وهو أحد – إنه مؤتمر سنوي حيث يكون بمثابة عصف ذهني ويكون العصف الذهني أسهل بكثير مما كان عليه في الجمعية العامة عندما يكون هناك المزيد من مشكلات جدلية للتعامل معها والانتخابات وأشياء من هذا القبيل.

لذلك كان هناك الأسبوع الماضي عصف ذهني حقيقي، داخل، في الواقع، البلدان 190 الأعضاء التي تمت دعوتها. وكما تعلمون، فإن الإنتربول منظمة عالمية. المنظمة العالمية

للتعاون الشرطي، وهو يضم 190 دولة. تتمثل إحدى المهام بالفعل في – ليكون بمثابة مركزًا للمعلومات لقواعد بيانات الشرطة العالمية.

وكانت واحدة من اللجان المعنية بـ – كانت بشأن مدى قوة معالجة البيانات – معايير معالجة البيانات القوية، والتي كانت لجنة متعددة التخصصات. وقد طلبوا مني التدخل وسألوني عما اعتقدت أنه قيمة مضافة بصفتي مسؤولة عن حماية البيانات في الإنتربول، القيمة المضافة للمعايير القوية لحماية البيانات.

والآن لن أقول الأخبار العاجلة، ولكن بدلاً من ذلك أعود إلى الأساسيات لتحقيق شرطة فعالة، تحتاج – تحتاج إلى الثقة الأساسية. وهذا هو المكان الذي يمكن أن يساعد فيه إطار حماية البيانات بالفعل، ليس فقط لخلق هذا النوع من النظام الإيكولوجي للثقة الذي يمكن من خلاله أن تتعاون الشرطة بشكل فعَّال، ولكن أيضا مسألة سمعة لأنه – كما تعلمون، يشير دستور الإنتربول صراحة إلى الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. ولا يتعلق ذلك بالحق في الخصوصية فحسب، بل يتعلق أيضًا بالحقوق الأخرى، مثل الحق في حرية التعبير. وهناك، يعمل الإنتربول حقًا كمركز لتبادل المعلومات القانونية، وكذلك نوعية المعلومات المتعلقة بطلبات التعاون المرسلة.

ولكن – وبالتالي في الإنتربول، منذ ذلك الحين، منذ عام 1982، تم وضع لوائح لحماية البيانات. لقد تم منح استثمار طويل الأجل واعتقادًا في القيمة المضافة طويلة الأجل لحماية البيانات منذ فترة طويلة. انها مثل البناء – حيث يستغرق وقتًا لبناء أسس قوية لبناء صلب.

القاعدة الأولى – إن قواعد الإنتربول تستند بالفعل إلى مبادئ الاتفاقية (108)، التي تربط الجميع. وعلى مر السنين، تم وضع قواعد حماية البيانات، وتحديثها، وتكييفها، وصقلها، وتم وضع جميع السوابق القضائية لمكتب الشؤون القانونية في ذلك حتى انتهى بنا المطاف في عام 2011 إلى رمز حقيقي حيث – كنا نظن أنه توجيه جيد جدًا لضباط الشرطة، وكان مفصلاً للغاية حيث يمكن أن تجد حقًا إجابة على جميع الأسئلة.

لذلك تعتبر حماية البيانات عملية ديناميكية بحق. وهذه نقطة أخرى اعتبرها الإنتربول دائمًا أمرا مفروغا منه؛ وهي أن هذه القواعد يجب تحديثها باستمرار. الأولى، كما قلت، كانت في عام 1982. حتى منذ آخر تحديث لدينا منذ عام 2011، كان لدينا بالفعل اثنين آخرين. لذلك أحصيت قبل بضعة أيام، مما يجعلنا نحدث تقريبًا كل ثلاث سنوات.

ثم لمواكبة جميع تحدياتنا، فإننا نفكر بالفعل في إصدار جديد حول مواضيع محددة، مثل التعاون بين إنفاذ القانون مع القطاع الخاص. وقد حدث تطور هائل في ذلك، في حين أن إنفاذ القانون في عام 2004 لم يكن يريد – أن ينصاع لأي تعاون مع القطاع الخاص. وقد تغير هذا كثيرًا، ونحن حقًا بحاجة إلى إطار عمل.

الآن، الطريقة التي نتعامل بها مع الجديدة – القضايا الجديدة ليست بحاجة إلى قواعد جديدة على الفور. إننا نفضل أن نضع المشاريع التي تكون مؤطرة بشكل جيد، انظر – تقييم تلك المشاريع بعد عام، ومن ثم يمكن أن تكون هذه التجربة بمثابة غذاءً للفكر في نهاية المطاف إعادة صياغة قواعدنا و إعادة النظر في قواعدنا. هذه تعتبر الطريقة التي نعمل بها حتى الآن، وأتوقع أنه في غضون عامين، قريبًا جدًا، سيتم تغيير قواعدنا للعمل مع القطاع الخاص أيضًا.

وكما قلت، فإن الإنتربول يعمل حقًا كمركز لتبادل المعلومات. هذا يعتبر جانبًا هامًا. يجب أن تتم مراجعة الجودة، وأن تتم مراجعة القانونية – الشرعية، وخاصة لما يدعوه الإنتربول إشعاراتهم. هذه تعتبر حالة تأهب دولية بهدف – لغرض اعتقال أو تحديد مكان الأشخاص المطلوبين. وحتى التدخل الشديد في الخصوصية، فإن السبب في ضرورة إجراء مراجعة مغلقة قبل نشرها أو – أو على موقع ويب مقيد أو في نهاية المطاف على موقع ويب عام. هناك معايير وعتبات محددة لذلك.

وأعتقد أنه – إلى جانب هذه القواعد الديناميكية، هناك أيضًا مزايا أن القواعد عالمية، بالطبع. ولديهم اتصال عالمي. يجد كل شخص نفسه في تلك القواعد، وهكذا فهم ينشئون حقًا نوعًا من قابلية التشغيل المتبادل بين 190 دولة عضوًا. وهي تستند إلى عدة ركائز. من الجيد أن يكون لدينا قواعد، ولكن يجب تنفيذها بفعالية. وأن تكون هناك رقابة فعالة. ونحن نتوقع تعويض وتدريبات منتظمة للأفراد.

ومن المهم في جميع هذه العملية بناء نوع من النظام لا يستند إلى القواعد فحسب بل أيضًا إلى عمليات وتكنولوجيا في مجال الأعمال التجارية، يكون بمثابة قاعدة لعدد 190 مسؤولاً عن حماية البيانات معينون في كل مكتب مركزي وطني لكل بلد عضو في الإنتربول. إنه – إنني اتشرف بتنسيق عملهم. إنه بالطبع، عمل جاري. إنه عمل مثير للغاية. إنهم حقًا سعداء للغاية بسبب تعيينهم كمسؤولين حماية البيانات. وأعتقد أن هذا يمكن أن يفيد حقًا العتبة العالمية لحماية البيانات في جميع أنحاء العالم.

كما قلت، أعتقد، بصراحة، إن علينا التفكير – التفكير في تنفيذ مبادئ الخصوصية ومبادئ حماية البيانات كحقيقة في مجال متعدد التخصصات. لا يوجد رادع سوى القانون. ليست هناك مبالغة بشأن القانون فقط. العمليات التجارية مهمة للغاية. اختيار التقنيات المناسبة. وبعد كل شيء، كما قلت في الماضي – في الاجتماع السابق، نحن نتحدث حقا عن مبادئ الحوكمة الجيدة. الدقة تصب فيما تقوم بمعالجته. لماذا تتم المعالجة؟ هذا هو مبدأ الغرض. كيف تتم المعالجة؟ الامتثال. هذه كلها مبادئ الحوكمة الجيدة. وعندما تكون لديك حوكمة جيدة، فسوف يكون لديك عمل جيد.

لذلك أود أن أقول إن حماية البيانات في الإنتربول تعتبر في الواقع عمل مستمر منذ سنوات وسنوات، وهي – لكنها – يُنظر إليه حقًا باعتباره أساسًا لثقة وسمعة المنظمة.

شكرًا جزيلاً.

توماس شنايدر: شكرا لك، كارولين غومانز–دورني.

التالي هو جيوفاني بوتارلي المشرف الأوروبي لحماية البيانات.

جيوفاني بوتاريلي: شكرًا على دعوتكم للانضمام إلى هذا الجلسة. أنا لا أريد أن أكرر نفسي لأولئك الذين حضروا الجلسة السابقة.

هناك سؤال واحد قد تكونوا سمعتموه منا جميعًا وهو هل نحن الأوروبيين نملي قواعدنا على بقية العالم؟

إنه سؤال مشروع. ولكني أعتقد أننا إذا قمنا بتحليل جميع التفاصيل وجميع العناصر ذات الصلة، فإنه يمكنكم أن تستنتجوا بسهولة كل هذه الأمثلة، على ما اعتقد، وأجزاء مختلفة من التشريعات. وبالتالي، من مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومجتمع آسيا والمحيط الهادئ، يتبين لنا تزايد قابلية التشغيل المتبادل للمفهوم الحديث لحماية البيانات، والتي يعتبر الآن مثيرًا للاهتمام ويؤثر على 120 بلدًا في العالم. وقد حلل البروفيسور غرينليف فلسفة هذه الأجزاء الأفقية من التشريعات الوطنية. والنتيجة هي أنه حتى خارج الاتحاد الأوروبي وخارج إطار مجلس أوروبا، فإن أكثر من نصف هذه البلدان البالغة 120 – ونحن نتحدث عن أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، أفريقيا – تتبع نموذجًا، ليس بعيدًا عن نموذج أوروبا.

لذلك يبدو أن هناك قلقًا متزايدًا بشأن الحاجة إلى إجابة مشتركة على نفس المشاكل.

وأرى اتجاهًا نود فيه الخروج عن المتطلبات القانونية المتعلقة بالإجراءات الشكلية التي لا طائل منها إلى ضمانات فعَّالة.

لذلك فإن الهدف يتمثل في جعل حماية البيانات رقمية والحفاظ على المبادئ والقيم وجعلها أكثر فعالية في التطبيق في المجتمع الذي حيث نقوم بإدارة حياتنا كلها عبر الهاتف الذكي.

ويتمثل التحدي الحقيقي، على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، في جعلها فعَّالة في عالم البيانات الكبيرة. لن يتغير شيء في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) قبل 20 عامًا. وحتى لو بدأ شخص ما بتقديم الاقتراح، فسوف يستغرق الأمر سنوات للمناقشات والإنفاذ. وبالتالي فإن التشريع الذي نتعامل معه الآن، والذي سيطبق بالكامل اعتبارًا من 25 مايو من العام المقبل، سيستمر لمدة لا تقل عن 20 عامًا، أي أكثر من قرن.

وعلينا أن ننظر بعد ذلك في التوقعات على المدى الطويل. في رأيي أننا سوف نرى قريبًا فكرة البيانات الشخصية تختفي. سوف يصبح الجميع في عالم البيانات المعقدة قادرًا على إعادة التعرف عليها بسهولة. وبالتالي فإن فكرة عدم الكشف عن هويته ستبقى شيئًا للسجلات.

وثمة اتجاه هام آخر ينبغي النظر فيه وهو مرونة نهج الاتحاد الأوروبي. نحن نتحدث عن وقواعد، وأسس قانونية، ومبادئ، *** حسنًا.

وماذا عن الأحكام الـ 25 الواردة في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي تسمح للمنظمين المستقلين بالتحدث بصوت واحد وإصدار مبادئ توجيهية للتصديق على فئات المعالجة أو معالجة البيانات الشخصية، وبالتالي، الحصول على مجموعة إضافية من التنظيم الشامل القائم على التشاور. يوفر هذا الكثير من المساحة لتحقيق خصوصية مثيرة للاهتمام وأيضًا شاملة لأن التنظيم المستقل سيكون فرصة للمزيد من التفاعل مع أصحاب المصلحة المعنيين.

وماذا نقدم في مقابل هذا، أعني الإطار القانوني الجاد القائم على حقائق إدارية خطيرة، أولاً وقبل كل شيء، المزيد من المواءمة. نود أن نتكلم بأكثر من صوت داخل سلطات حماية البيانات المستقلة 28 + 1. لذا سيختفي هذا النهج المتجدد بناءً على توجيهات الاتحاد الأوروبي لعام 1995 بسهولة وسرعة.

إننا نقدم نظامًا يتم الانتهاء منه الآن من خلال تنظيم ePrivacy، وهو تشريع أساسي لضوابط البيانات العاملة في مجال شبكات الاتصالات العامة المتاحة، ونحن نقدم نظامًا يعتمد على أحكام محايدة تكنولوجيًا.

نود أن – اعني، السماح لكل وحدة تحكم في البيانات المنشأة خارج الاتحاد الأوروبي تعمل من بلدان ثالثة، وحدة من رقم إلى رمز. وهذا هو السبب واراء التزامنا بعمق جنبًا إلى جنب مع المتصلين الآخرين ببناء ما يسمى آلية الاتساق لإنشاء نظام مناسب للمساعدة المتبادلة والعمليات المشتركة بحيث يجب على المشغلين المهتمين بالعمل في أكثر من بلد في الاتحاد الأوروبي عدم، أعني، المساس بالسلطات المختلفة.

ونحن ملتزمون التزامًا عميقا بتعزيز التعاون الدولي. وتوثق مواقعنا على شبكة الإنترنت كيف نتواصل مع السلطات الشقيقة في العالم، ولكن أيضًا مع المنظمات الدولية التي لا تخضع لمبادئ حماية البيانات.

وأخيرًا، اسمحوا لي أن أقول إن المساهمة الأوروبية في المناقشة الدولية بشأن حماية البيانات تود أيضًا أن تكون كاملة ومتماسكة. لذلك هناك إجابة على المخاوف المتزايدة بشأن اتساق هذا الإطار القانوني مع غيره من التشريعات ذات الصلة مثل تلك المتعلقة بحق المؤلف، وقانون حماية المستهلك، ومبادرة المقاصة الرقمية التي أطلقتها مؤسستي، المشرف الأوروبي على حماية البيانات، وهو مثالاً واضحًا.

وإننا نود ألا نترككم وحدكم أمام هيئات إنفاذ القانون. وهذا هو السبب في أن اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) مصحوبة بجزء هام آخر من التشريعات التي يجب التعامل معها –

لأن هذا الأمر وثيق الصلة بكم – وهو توجيه للتعاون لسلطات الشرطة والسلطات القضائية التي يجب تنفيذها على المستوى الوطني في جميع الدول الأعضاء الـ 28 بحلول 6 مايو من العام المقبل. وهذا يعني أن الطريقة التي سيتم التواصل معك بها، من دولة أوروبية واحدة على الأقل، في حالة وجود مجموعة من البيانات لأغراض تنفيذ القانون ستكون أكثر اعتمادً على مبادئ التناسب.

ويرجى أيضًا، بالإضافة إلى ما قالته كارولين عن الإنتربول، أن يخضع Europol، المسمى بـ European Union FBI، للائحة جديدة ستدخل حيز التطبيق الكامل بحلول 1 مايو من هذا العام. وستكون مؤسستي، بالتعاون مع الإدارات الوطنية الأخرى لإدارة شؤون الإعلام، على اتصال بالتنفيذ ذي الصلة.

لذلك أعتقد أن لدينا الكثير من المدخلات التي يجب أخذها في الاعتبار في هذا البعد العالمي. إن توصيتي تتمثل في، نعم، النظر في بُعد نقل البيانات من الاتحاد الأوروبي حيث سمعنا عن هذا المشروع لنقل البيانات إلى VeriSign في الولايات المتحدة ولكن يرجى النظر أيضًا – من وجهة النظر القانونية، اسمحوا لي أن أركز على الحكم – في نطاق تطبيق

اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الجديدة، الذي لا ينطبق على النقل فقط. يعتبر النقل عملية معالجة. ولكن اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) ستكون قابلة للتطبيق بأكملها على كل مجموعة عمليات تجهيز، بما في ذلك جمع البيانات ووضعها والاحتفاظ بها. وبالتالي فإن الشركة التي أنشئت في اليابان والولايات المتحدة سوف تخضع للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) بغض النظر عن الوقت الذي يتم فيه نقل البيانات خارج الاتحاد الأوروبي، بشرط أنها سوف تقدم الخدمات في الاتحاد الأوروبي.

لذا فإن النقطة الرئيسية ستكون موقع – أعني، الموقع حيث يتم تقديم البيانات – الخدمات.

فيما يتعلق بالنقل، فلا تزال هناك وجهات نظر غير واضحة حول، دعونا نقول، طبقة من الضمانات. في الآونة الأخيرة، قالت محكمة العدل إن مبدأ الحماية الكافية للبيانات الشخصية يعني، بعد معاهدة لشبونة، أن الضمانات التي يتعين تقديمها في بلد ثالث ينبغي أن تكون معادلة بشكل أساسي. وهذا يعتبر الشيء الذي نقوم بتحليله جميعًا.

وهناك قرارات أخرى تأتي، على سبيل المثال، فيما يتعلق برقم مرجع الحجز (PNR) الكندي. وسوف تكون ذات صلة أفقياً. فضلاً عن القرار الشهير بشأن الحقوق الرقمية مقابل الاتصالات المتعلقة بالجزيرة والمشغلين ومشغلي الإنترنت التي تحتوي على نصائح مفيدة لكم جميعًا.

وبالتالي هناك القليل من العمل طور التقدم، ولكن أيضًا هناك الكثير من الوضوح والكثير من المرونة. لذلك إننا جميعا ملتزمون بالتعامل مع تشريعاتنا الإقليمية ولكن من منظور عالمي، لأن الإجابة يجب أن توضع بالضرورة على المستوى الدولي.

توماس شنايدر: شكرا لك، جيوفاني بوتارلي. التالي لدينا السيد ويلبرت توميسن الذي هو نائب رئيس حزب العمل بالمادة 29. شكرًا.

ويلبرت توميسن: شكرًا جزيلاً. نظرًا لأن جيوفاني وأنا زملاء في مجتمع سلطات حماية البيانات في أوروبا، فإنه يمكنني بسهولة تكرار تعليقاته، بالطبع. لذلك أعتقد أنني سوف أكون مختصرًا للغاية.

إنني أعتقد أنه في الخلف هناك صورة أوباما في الطابق – الرئيس أوباما – في الطابق الأول. وإذا كنت أتذكر جيدًا، فقد اقتبس جملة قائلاً، "أنا لا جلب لكم الخوف. أنا أحمل لكم المستقبل".

ما أود أن – صحيحًا. إننا في أوروبا لا نعيش على جزيرة، ومن الواضح أن الأمر ليس كذلك. وما نقوم به كما عندما يتطرق الأمر إلى الخصوصية وحماية البيانات تتناسب مع ما يجري في العالم أكثر أو أقل. ولكننا أدرجناه إلى قانون حقيقي. وقد تم منحنا سلطات التنفيذ، سلطات حماية البيانات (DPA)، وسلطات العقاب.

لكن الأمر يعود إلى جوهر ما نتحدث عنه، وهذا ما أنا مقتنع به للغاية. انها الطريقة التي نعيش بها في العالم الذي تحركه البيانات الآن، وتوجهه إلى أكثر من ذلك، الطريقة التي نتعامل بها مع بيانات بعضنا البعض. إنني في هذا العمل منذ خمس سنوات الآن، أو شيء من هذا القبيل.

وإنني مقتنع جدًا بالحاجة إلى القيام بذلك بشكل عادل، وشفاف، وأن نكون قادرين على التنبؤ بما يمكنك أن تكون فقط. والسبب في أنني أبلغت عن الأمر من قبل، كما قال تيم بيرنرز لي في عطلة نهاية الأسبوع بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لاختراعه للإنترنت: "هل لم نفقد السيطرة على بياناتنا الشخصية؟" وما نسعى إليه في أوروبا تقريبًا هو الجواب على هذا السؤال. إذا كنا قد فقدنا السيطرة على بياناتنا الشخصية، فكيف يمكننا إعادتها؟ هذا هو نهجي. نعم، نحن نتحدث عن سلطات التنفيذ وسلطات العقاب.

وتتمثل رسالتي لكم في أن تسألوا أنفسكم لماذا أجمع البيانات؟ ما الغرض الذي أجمعها من أجله؟ وما الغرض منها؟ وبينما أقوم بذلك، هل أنا واضح وشفاف أمام مستخدمي البيانات؟ هل يجب علي القيام بذلك بطريقة أخرى أقل انتهاكًا؟

وكما يقول جيوفاني، في الأساس، أرى أنه واجبي. ونرى أنه من واجبنا أن نساعدكم، عند الضرورة، على الإجابة على الأسئلة الصعبة التي من الواضح أنكم تتعرضون لها.

ولكن المبادئ ليست بهذه الصعوبة. المبدأ هو لماذا أقوم بهذا؟ هل سمح لي أن أفعل ذلك؟ وهل أنا، في الأساس، عادلاً؟ شكرًا جزيلاً.

توماس شنايدر: شكرًا جزيلاً. لدينا بعض الوقت للتبادل التفاعلي، نأمل ذلك.

لذلك أود أن أعطي الكلمة للأسئلة أو التعليقات لأعضاء GAC ومن ثم، نأمل، إجراء مناقشة جيدة. نعم، ممثل هولندا، تفضل. يرجى تقديم نفسك، لأن الناس قد لا يعرفون من أنت.

ممثل هولندا: شكراً لك، سيادة الرئيس. أنا توماس دي هان، من وزارة الشؤون الاقتصادية الهولندية وممثل هولندا لدى GAC.

لدي سؤال للسيد بوتارلي لأنني كنت سعيدًا للغاية، ليس فقط في هذه الجلسة التي أعربت فيها عن هذه المساعدة أو، دعونا نقول، كل ما يمكنك المساهمة به من الجانب الأوروبي هو تفسير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الجديدة للعام المقبل.

وأريد أن أعود إلى الجلسة السابقة، التي أعتقد أنها كانت إيجابية للغاية. وأعتقد أن الكثيرين في المجتمع أعربوا أو على الأقل أشادوا أيضًا بطلبك – ودعونا نقول تساعد بخبرتك في منظمتك أيضًا ICANN في مجال الخصوصية. وأعتقد أن مجال الخصوصية نحن، مثل GAC، – انها واحدة من القضايا المصلحة العامة الرئيسية لمواطنينا. أعتقد أننا يجب أن نكون على علم بكافة الخروقات المحتملة، والضغط المحتمل داخل، لنفترض، إحالة ICANN لعقود ICANN مع السجلات والمسجلين وغيرها.

وأريد أن أعود إلى المسألة التي عُرضت منذ برهة في الجلسة السابقة والتي تتمثل، في الأساس، في الضغط في اتفاقية التسجيل التي تم توقيعها لعدد كبير جدًا من gTLDs.

وأتذكر أن gTLDs تم تصورها في الأصل كمفهوم من قبل BERLIN. في أوروبا. وهناك العديد والعديد من gTLDs في أوروبا تعمل الآن.

أيضا لدينا هولندا AMSTERDAM.، FREISLAND.، FRL. ونحن ندرك بالفعل، أساسًا، بالضغط الحقيقي من الفقرتين. إنني لا أتحدث فقط عن نقل البيانات ولكنني أتحدث فقط عن نشر البيانات والطرق التي تمثل مشكلة بالفعل، وهما فقرتان تنص على الالتزام والامتثال للقانون الدولي ويجب عليك تقديم هذه البيانات.

وهذه، وحدها، بالفعل مشكلة.

لذا، ما أود أن أسألكم عنه هو هل هناك إمكانية، قبل دخول اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) حيز التنفيذ في 18 مايو/يونيو، إعطاء، من الجانب الأوروبي، بعض الوضوح بعد ذلك حول ما إذا كان التنفيذ وفقًا للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، مما يعني أن ICANN قد يتوفر لها وقت كاف لتغيير العقود وفقا لذلك؟

وأود أن – ولكن هذا غير موجه إليك، بل إلى ICANN. وأود أيضًا أن أحث ICANN على تعليق الالتزام بالفعل على أساس العقود القديمة.

هذا هو سؤالي. شكرًا.

جيوفاني بوتاريلي: أيضا نيابة عن ويلبرت – وأنا أتحدث تحت قيادته الصارمة – الجواب هو نعم. لا يمكن تنفيذ التنفيذ الكامل للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). ولكن سمكن استغلال 14 شهرا بطريقة صحيحة.

نحن من محبي نظام ICANN. ونود أن نساعدكم على مطابقة الأهداف مع – أعني المستجدات من وجهة النظر التشريعية.

ليس لدينا بديل. والمشكلة لا تتعلق باللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). وبما أن اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) مجرد تحويل لالتزام قانوني وارد في المادة

16 بشأن معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها أصبحت حماية البيانات شيئًا جديدًا، تعتبر حقًا أساسيًا منفصلًا عن الخصوصية. وبالتالي، فإن الطريقة التي تتم بها معالجة البيانات من قبل شخص آخر، حتى إذا كان جمع البيانات إلزاميًا، حتى لو كان من المقرر نشرها وإتاحتها للجمهور، فإن كل شخص في العالم يعتبر جزء من حق أساسي لذلك فهو يخضع للتدقيق، – أعني، أساس قانوني. ويرد ذكر الأساس القانوني في المعاهدة. هذا هو الدستور في الاتحاد الأوروبي. والحقيقة أن الموافقة تُعطى بحرية وكذلك لدينا الميثاق.

لذلك هذا هو الإبداع التي سيتم النظر فيه.

واسمحوا لي أن أشير إلى مثال آخر يبدو أنه كان غير قابل للحل قبل عامين.

يستخدم نظام WADA في خدمات مكافحة المنشطات. بدأوا بالقول أننا يجب أن تمتثل للعديد من النقاط المشتركة في العالم. ولا يمكننا ببساطة التعامل مع الموقف الأوروبي. لذلك سوف احكي قصة قصيرة في النهاية. لقد توصلنا إلى الحل بنجاح كامل لأننا نود – نحن لسنا خبراء حول ما تقومون به هنا، ولكن يمكننا أن نساعد في ترجمة هذه المبادئ إلى واقع عملي.

ولكن الأساس هو الصدق والمرونة في تحديد الأغراض أولاً، والتوافر لتحديد وسائل أقل تدخليه لتحقيق هذه الأغراض، والامتناع عن النشر على نطاق واسع حيث لا توجد ضرورة للتمييز بين ما هو مفيد وما هو ضروري. ماذل يعتبر ضروري للمسجلين، والسجلات، وماذا يعتبر مفيد لأطراف ثالثة – على سبيل المثال، حقوق الملكية الفكرية أو هيئات إنفاذ القانون.

إذا كنا نتمتع بهذا الصدق والمرونة وتحديد ما هي المشاكل الحقيقية، فإنني أعتقد أن سلطات حماية البيانات قد تقديم مساعدة في التشريعات هذه – في حيز التنفيذ. أو البديل هو أن تكون لديك قضية رائدة في 18، 20 – لمدة 24 شهرًا من الآن عندما سيقدم شخص ما شكوى أو تبدأ إحدى سطات حماية البيانات في إجراء إنفاذ بحكم منصبها. هذا هو الشيء الذي نود حقًا منعه، وهذا هو السبب في أننا هنا اليوم.

لذا، نيابة عن الزملاء الآخرين، سوف ننظر إلى الحرية اليوم في وقت الغداء مع أعضاء مجلس إدارة ICANN لاقتراح أنه ربما يتوجب على بعضكم التعامل مع سلطات حماية البيانات في المجتمع – أعني أن تقدموا المساعدة أو تطلبون المساعدة وتسمحوا لنا ببساطة بتقديم المساعدة. لا يمكننا اليوم حل جميع المشاكل هنا في الفريق. يمكننا ببساطة تأكيد إتاحتنا.

ويلبرت توميسن: ربما يمكنني إضافة شيئًا واحدًا. في الأسبوع الماضي كنت في مؤتمر أيضًا، وكان عن الشفافية. انها الطريقة التي نبلغ بها مواضيع البيانات بشكل أساسي. هل نحن موجزون؟ هل نحن مفهومون؟ هل يعرف الناس أساسًا ما نطلبه منهم ولماذا؟

ووصلت المناقشة إلى مرحلة ما، وأنا لست هنا الآن لإعطاء الإجابات التي تعتبر مواتية لكم فقط. دخلت المناقشة في حالة كان علي أن أقول، واستمع، وإذا لم تكن قادرًا على الشرح لعملائك، لمواطنيكم أو أيا كان سبب معالجة البيانات الخاصة بهم، لأي سبب من الأسباب، فكن موجزًا وواضحًا بشأن ذلك، ثم ربما يجب عليك إما توظيف خبراء اتصالات جدد أو مجرد إيقاف معالجة تلك البيانات. وهذا سيكون أيضًا جوابا، إلى جانب ما قاله جيوفاني منذ برهة. إذا لم يكن من الممكن معالجة البيانات في إطار قانوننا المستقبلي، والذي هو في الأساس تدوين المبادئ التي كنا نعرفها لعقود الآن، إذا لم يكن من الممكن تقديمها في هذا الإطار، فإنه يجب عليك في الأساس، أنا خائف، تقريبًا إعادة النظر في أنشطة المعالجة التي تتعهد بها.

حتى في نهاية اليوم، هذا هو القانون. تلك هي المبادئ. عليك أن تكون واضحًا حول هذا الموضوع. عليك أن تكون قادرًا على شرح ذلك. ويجب أن تكون في سياق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).

شكرًا.

توماس شنايدر: شكرًا.

أية أسئلة أو تعليقات إضافية؟

نعم، ممثل بلجيكا.

ممثل بلجيكا: شكراً لك، سيادة الرئيس. أنا ممثل بلجيكا لدى GAC. أنا أيضًا عضوًا في لجنة الخصوصية البلجيكية. وهذا ليس موضوعا جديدًا، بالطبع. لقد كنا نناقش قضايا حماية البيانات داخل GAC لسنوات عديدة. هذا هو السبب في أنني أتواجد اليوم.

ويسرني أن أرى اليوم أن لدينا هذه الفرصة للتواصل معكم لطلب مساعدتكم لتوضيح جوانب معينة.

أود أن أعرف ما إذا كان لديكم بالفعل بعض التفاعل مع ICANN أم لا، لأننا في بعض الأحيان نقدم المشورة لمؤسسة ICANN، وعندما نقدم المشورة لمؤسسة ICANN يستمعون لنا أحيانًا ولا يستمعون أحيانًا أخرى. ولكن ما هي المبادئ المشتركة العامة التي يجب أن نستصدرها من GAC من حيث حماية البيانات والخصوصية لتضعها مؤسسة ICANN في اعتبارها؟ بالنسبة لنا، سيكون من المفيد جدًا إذا تمكنتم من تحدد الأحكام الرئيسية التي من شأنها أن تتعارض مع المبادئ العامة الواردة في العقود مع السجلات وICANN.

وأود أن أسألك أيضًا عما إذا كان لديك تبادلات مثمرة مع ICANN.

توماس شنايدر: نعم، جيوفاني.

جيوفاني بوتاريلي: ليس بعد، ونحن في انتظار بعض الإجابات الإيجابية.

لقد أرسلت نسختي السابقة قبل بضع سنوات رسالة، على سبيل المثال، بشأن الاحتفاظ بالبيانات. وأعني، لم يتم أخذ أي من الاقتراحات التي أوصينا بها على في الشركة.

وقد اعتمدنا رأيا قبل 14 عامًا داخل حزب العمل 29. لقد علقنا، لكننا ما زلنا بانتظار، أعني نتيجة إيجابية.

وفي عام 2013، اعتمدنا مع سلطات الاتحاد الأوروبي الأخرى الرأي رقم 3 لعام 2013 بشأن الحد من الأغراض، وهو أمر وثيق الصلة بكم وقد يكون مفيدًا. ومرة أخرى، نحن هنا اليوم فقط لنبدأ بالمناقشات ذات الصلة. وبالتالي أستطيع أن أقول ببساطة أننا لا تزال متاحين. وكجزء من المعلومات، اسمحوا لي أن أقول إن EDPS جنبًا إلى جنب مع الاستضافة المشتركة الدورية كل – أعني عامين، تنظيم حدث دولي أو تنظم كيانات دولية، وليست خاضعة، على هذا النحو، لأحكام حماية البيانات.

ونحن هنا في المنتصف، أعني، واجبات ICANN بشكل عام ككيان، وكذلك واجبات والتزامات وحدات تحكم البيانات الفردية وفقا لسياسة ICANN.

ولكن في حال كانت ICANN مهتمة بالانضمام إلينا، يرجى النظر في أن أوائل مايو سوف يكون لدينا الحدث القادم في جنيف. أعتقد أنه 11 و12. تظهر جميع التفاصيل على موقع مؤسستي. سنكون سعداء جدًا لاستضافتكم. وسوف ترون كيف أن المنظمات الدولية الأخرى التي لا تخضع لهذه القوانين الوطنية تتبادل الخبرات المتعلقة بالتنفيذ. لذلك هذه لحظة أيضا تتطلب الإبداع، لفهم ما يفعله الآخرون. إننا لا نعتمد القرارات. انها مجرد لحظة لمشاركة و – أعني، للبناء على ما يفعله الآخرون.

توماس شنايدر: شكرًا. قبل أن أعطي الكلمة لطارق، أود فقط أن أضيف أن المجلس قد أشار إلى مصلحة كبرى في التعامل مع مفوضي حماية البيانات وكان قد تناول الغداء، كما سمعت، اليوم في وقت سابق. وهذا هو – الجميع يوافق على أن هذه تكون بداية أكثر كثافة، ومشاركة أكثر انتظامًا، كما كانت عليه في السنوات الماضية. كما سمعنا في هذه الجلسة، كان هناك

بعض السياق، ولكن ذلك لم يتم. لذلك سأتركه قريبًا. ولكن اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لطارق من ICANN. قد تشير إلى حقيقة أن المجلس لديه اجتماع –

طارق كامل: بالضبط. كنت أقول نفس الشيء الذي قاله توماس، لقد عقدنا اجتماعًا بنَّاء للغاية مع المجلس، ورئيس مجلس الإدارة، ستيف كروكر، وقد أشار بوضوح نيابة عن المجلس ترحيبًا واضحا بحضور المفوضين وأن هذه هي بداية حوار بنَّاء والعمل معًا مع المجتمع ومع مجلس الإدارة وبالتأكيد الدوائر الانتخابية المختلفة، GAC وGNSO، لمعرفة كيفية اتخاذ هذا إلى الأمام.

وأعتقد أننا سنرى خطوات ملموسة من جانب ICANN ومجلس إدارة ICANN في وقت قريب جدًا للاستجابة للتأملات الإيجابية التي جاءت اليوم من المفوضية الأوروبية ومن مجلس أوروبا.

شكرًا لك، توماس، على إعطائي هذه الفرصة لتأكيد أننا لن ننتظر 14 سنة أخرى حتى يحدث شيء.

توماس شنايدر: شكرا لك، طارق. جيوفاني، تفضل.

جيوفاني بوتاريلي: فقط أريد أن أقول أيضًا نيابة عن ويلبرت، بسبب تضارب الالتزامات، ربما نكون أنا وويلبرت فقط في الفريق المجبرين على اتخاذ سيارة أجرة إلى المطار في موعد لا يتجاوز عشر دقائق. حتى إذا كان هناك مكان، كما تعلمون، لسؤال أو اثنين آخرين، فسوف يسعدنا للرد، ولكن الآن نعتذر مقدما بسبب رحيلنا.

توماس شنايدر: نعم. ممثل روسيا.

الاتحاد الروسي: سؤال إلى أليساندرا. أو ربما ليس سؤالاً. اقتراح. لقد ذكرت في بداية تقرير خطاب مجلس أوروبا عن حقوق الإنسان في نطاق gTLD الجديد. ناقشنا ذلك ربما السبت. كان تقرير مفيدًا وذو قيمة حقًا. وهي توفر لنا بعض الرؤى والخبرة الخارجية.

هل يمكننا التخطيط للقيام بنفس العمل لحماية البيانات الشخصية في إجراءات ICANN؟ أو إذا لم تكن تخطط، فقد يكون اقتراحها للقيام بمثل هذا التحليل وهذه المراجعة لتكون دعمًا جيدا بالنسبة لنا، لأنني مشتركة قليلاً في مسألة تتعلق بالخصوصية والبيانات الشخصية والحماية والتعرف الرقمي. إنها شيء معقد للغاية. وأي تحليل خارجي قيم ومفيد من خبير يكون مفيدًا لأنه عبارة عن وجهة نظر إلى حد ما. انها دائمًا قيمة.

توماس شنايدر: جوهانس.

جوهانس كليسن: شكرًا. إنني بالفعل من ذكر التقرير عن جوانب حقوق الإنسان من طلبات gTLDs. وشكرًا جزيلاً على الاقتراح. اجتماعات اليوم، وتبادل وجهات النظر، حيث اعتمدت على اقتراحنا، اقتراح مجلس أوروبا، بدعم من مختلف مجتمعات ICANN. سنكون مهتمين للغاية بتقديم تقرير GAC بشأن – حول – مختلف جوانب حماية البيانات داخل – داخل ICANN. إن ردود الفعل التي تلقيناها حتى الآن، بالإضافة إلى ردودكم، مشجعة في هذا الصدد. لذلك سوف ننظر بالتأكيد في هذا.

شكرًا.

أليساندرا بيروتشي: ربما أريد تكملة. بوسعي أن أطمئنكم إلى أن المناقشة هنا سيتم إبلاغها بالتأكيد إلى اللجنة الاستشارية، كما سبق أن تم بالفعل خلال السنوات. نظرًا لأننا، أنا أعني، نتابع عمل

ICANN، وكان هناك اتصال مستمر مع أعضاء اللجنة الاستشارية. وشكرًا جزيلا على اقتراحكم.

شكرًا.

توماس شنايدر: وفقط – أود أن أضيف فقط إلى ما قاله جوهانس، بالنسبة لأولئك الذين لديهم ذاكرة أقصر قليلاً، كلف مجلس أوروبا تقريرًا عن حقوق الإنسان وgTLDs الجديدة. ليس بشأن نطاقات gTLDs المجتمعية ولكن بشأن حقوق الإنسان ونطاقات gTLDs الجديدة في عام 2014 والتي كانت تتعامل مع حرية التعبير وحرية التجمع ومع حماية البيانات. وكنت واحدًا من المؤلفين المشاركين لذلك التقرير. وهذا هو – إذا اطلعت على المحفوظات، فإن هذا من عام 2014. وإذا لم يكن لديك أو لم تجد بعد الآن، فإنه لم تكن في GAC في ذلك الوقت، يمكننا بالطبع تنظيم نسخة لك.

شكرًا.

هل ثمة تعليقات أخرى؟ هل لديك أسئلة؟

نعم، كاثرين.

كاثرين باور–بولست: نعم، شكرًا لك، توماس. كاثرين باور–بولست، المفوضية الأوروبية. كما يشرفني أن أكون أحد الرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالسلامة العامة التابع للجنة GAC. وأريد فقط التركيز على شيء ما قيل في الجلسة السابقة حول كيف أن إنفاذ القانون وحماية البيانات لا تفي أبدًا. في الواقع، يقومون بذلك طوال الوقت هنا في GAC، وهناك الكثير من العمل الذي نقوم به هنا بنجاح كبير، وحيث لدينا أيضا الكثير من المصالح المنحازة، في الواقع، عبر إنفاذ القانون ومجتمع حماية البيانات، مثل العمل على دقة البيانات المتوفرة والعمل على منع إساءة استخدام البيانات.

وأود فقط أن أشجعكم، كما في مجموعة السلامة العامة التي عملنا عليها أيضًا، لقد أمضينا الكثير من الوقت في هذه المفاهيم ومحاولة العمل بشكل أساسي على إنشاء نظام يمكنه، في الوقت نفسه، استيعاب المصالح المشروعة لإنفاذ القانون، المدنية منها والجنائية، التي كثيرًا ما تركز أيضا على حماية حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة والحق في الكرامة الإنسانية مع المصالح المشروعة لحماية البيانات.

لذلك قمنا بتقديم عدة عروض حول مبادئ حماية البيانات وكيف يمكن استخدامها، على سبيل المثال، في العملية الجديدة لتطوير السياسة المتعلقة بنظام RDS جديد. وأود فقط أن أشجعكم، من وجهة نظر كل من المفوضية الأوروبية وفريق العمل المعني بالسلامة العامة، على المشاركة بنشاط في هذه العمليات أيضًا من خلال الحضور هنا وإجراء هذه المحادثات أيضًا في عمليات وضع السياسات، لأن وجدنا أنه من الصعب للغاية ترجمة هذه المبادئ المجردة، مثل تحديد الغرض، والتعريف السليم للغرض، إلى شيء يمكن أن يكون قابلا للتطبيق في السياسات هنا في ICANN.

وما أراه شخصيًا هو أن هناك الكثير من الفرص للتعاون حيث يمكن استخلاص هذه المبادئ ويمكن ترجمتها إلى إطار عملي. وهذا لم يحدث حتى لأن هناك نوعا من الانفصال بين المواقف المتخذة في الخارج والعمل الذي يحدث هنا.

لذلك لا يسعني إلا أن أشجعكم على المشاركة بشكل وثيق ومواصلة مشاركتكم أيضًا في مجموعة عمل السلامة العامة وفي عمليات وضع السياسات هنا.

شكرًا.

توماس شنايدر: شكرًا.

هل من تعليقات أخرى؟ هل لديك أسئلة؟

نعم، ممثل اتحاد البث الأوروبي.

اتحاد البث الأوروبي: أشكركم على الكلمة. لدي سؤال للبروفيسور كاناتاسي لأننا سمعنا رؤية تشاؤمية تمامًا للمستقبل من بوتارلي قائلاً أنه مع البيانات الكبيرة سيكون من المستحيل عمليًا أو من المستحيل تقريبًا الحفاظ على – أسرارنا، دعونا نقول، في ما نقوم به، إلى آخره. هل تتفق مع هذا الرأي أم أن هذا ما لا يزال قابلا للإدارة حتى لا يحدث؟

جوزيف كاناتاسي: هذه لن تكون إجابة محامي، بل هو نعم ولا. نحن – إذا واصلنا – اسمحوا لي أن أقدم شيئًا. أولاً، أود أن أشير إلى الزملاء في القاعة الذي يرتدون المقرر الخاص بالأمم المتحدة، لقد أنشأت قوة عاملة، واحدة من خمسة في مواضيع مختلفة، ولكن البيانات المعقدة والبيانات المفتوحة تعتبر واحدة من قائمة الأولويات لدي. أحدها، البيانات المعقدة والبيانات المفتوحة، وهي الأولى التي آمل أن نتمكن من الإبلاغ عنها في وقت ما بين يناير – معذرة، يوليو وأكتوبر من هذا العام.

ما قيل – بعبارة أخرى أن هناك مذكرة قانونية ننظر فيها بعناية فائقة، ويتحدث الجميع عنها ويقومون بشيء ما حول البيانات المعقدة. لقد توصل مجلس أوروبا للتو إلى مبادئ توجيهية بشأنها. وفي يوم الجمعة الماضي، قام عميل المعلومات في المملكة المتحدة بنشر تقرير جديد بشأنها. لذلك إننا نعمل على ذلك على مستوى الأمم المتحدة.

وأعتقد أن التشاؤم، إن وجد – بصراحة، فإن جيوفاني كان مجرد واقعي وليس متشائمًا – يعتمد على ما سنفعله بشأن شيء آخر. أعتقد أنه من الخطأ أن نتحدث فقط عن البيانات المعقدة. أعتقد أنه عندما نتحدث عن البيانات المعقدة، فإنه يجب أن نتحدث عن أمرين آخرين، ولكن هناك بالتأكيد شيء آخر، والأول هو البيانات المفتوحة؛ أليس كذلك؟

ترى، لا يمكن للبيانات المعقدة أن تكون بهذا التهديد للخصوصية إلا إذا كان يمكن أيضًا – حتى – إلا إذا كان يمكن الاستفادة أيضًا من النهج التحليلي للبيانات المعقدة من مجموعات البيانات الأخرى. وبشكل خاص أنه ما يتعين علينا أن النظر إليه هو

مجموعات البيانات التي تضعها السلطات العامة في السلطات العامة والتي جمعت هذه البيانات من الأساس.

وما أراه في العديد من الولايات القضائية بجميع أنحاء العالم هو قواعد بيانات، وضمان اجتماعي وصحي اجتمع خصيصًا في الأساس لغرض واحد والآن شخص ما يأتي مع فكرة مشرقة، آها، يمكننا أن نقدم فائدة كبيرة للبشرية من خلال وضعها في النطاق العام. الآن، أخبرني كيف ستتوصل إلى هذه الحجة. في الوقت الذي تقول فيه إنني أنوي تقديم فائدة كبيرة للبشرية. ومن الواضح أنهم ينسون المطبوعات الصغيرة، حالما تبدأ شركة خاصة في الاستفادة من تلك البيانات، التي وضعت في النطاق العام، والسطر الأول من المعالجة وتصبح الملكية الفكرية تخص شخص آخر. ويبدو أن هذا يُنسى من قبل مجموعة ضخمة من الناس الذين كانوا إما يضغطون بنشاط من أجل ذلك أو من الجانب الحكومي الذي يفشل في رؤيته، أو ربما كانوا يرون ذلك.

لذلك، في الواقع، أرى أنه إذا قمت بتقليص – إذا تمسكت بالمبدأ الأصلي فإن البيانات التي تم جمعها لغرض معين لا ينبغي الافراج عنها لغرض آخر، وإذا لم تفرج عن كميات هائلة من البيانات في النظام البيئي للبيانات المفتوحة، فإن لديك في الواقع لديك وجيه لتكون أقل تشاؤمًا.

ولهذا السبب بشكل متزايد، إذا ما نظرنا إلى الطريقة التي تهتم بها اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وغيره من مجالات القوانين، فسيتم تطبيقها في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن يكون هذا الجزء من حماية البيانات أكثر فعالية.

لماذا أقول، "نأمل"؟ لأنه، في الواقع، تعتبر البيانات المعقدة في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، في رأيي، واحدة من المجالات الأكثر كئابة. ماذا يمكن القيام به بالفعل؟ هل هناك ما يسمى إحصائي للبحوث، هل يمكننا التخلي عنه؟ هناك فعليًا وفد من السلطات الدولية بدلاً من اتباع نهج تنظيمي رفيع المستوى.

لذلك أعتقد أنه إذا كان علينا إعادة التفكير في البيانات المعقدة والبيانات المفتوحة، وإذا صقلنا نهجنا في هذا الشأن، فسوف أكون أقل تشاؤمًا.

ومع ذلك، هناك الكثير من الضغوط من الكثير من الجهات على العديد من السياسيين ليقولوا "نعم" على البيانات المعقدة والبيانات المفتوحة.

أليس هذا صحيحًا؟

ولقد زرت البلدان على مدى الأشهر الـ 18 الماضية، وحتى البلدان الصغيرة نسبيا، حتى مع القرى الصغيرة والمدن صغيرة، هل تعلمون، الأصغر من الدنمارك، حيث يتم وصف البيانات المعقدة باعتبارها أداة مفيدة كبيرة للخدمات الاجتماعية.

بصراحة، إذا كنت أخصائي اجتماعي في بلدة صغيرة وكنت لا تعرف من هم العملاء الذين يمثلون مشكلة لديك، فإنك لست بحاجة إلى بيانات معقدة. تحتاج إلى نهج أكبر في يوم المعاش التقاعدي لديك. بسبب هذا فقط – فإن كمية الحجج والحجج السخيفة التي تم تقديمها للبيانات المعقدة والبيانات المفتوحة لا تصدق. يجب النظر إليها باعتبارها من الأمور الثابتة. وبالنسبة لبعض السياسيين، فقد أدى التحاور معهم إلى صداع دائم. ومع ذلك، ليس هناك شك في أن تحليلات البيانات المعقدة يمكن أن تكون مفيدة للبشرية، وخاصة في بعض المجالات مثل الصحة، وغيرها. ولكن ذلك سوف يتم في الواقع، كما تعلمون، بعناية فائقة. وآمل أن نتمكن من الجمع بين بعض فروع البحث على مدى السنوات القليلة المقبلة لنكون قادرين على الإجابة على أسئلتكم بطريقة أكثر إيجابية.

شكرًا.

توماس شنايدر: شكرا لك على هذه الإجابة المثيرة جدًا للاهتمام. أراد اليساندرا الإجابة على شيء ما.

أليساندرا بيروتشي: أريد فقط إعطاء بعض المعلومات الإضافية وتكرار ما قاله جو. بالطبع، قد شكلت البيانات المعقدة في الواقع تحديات صعبة للغاية لحلها. لقد اعتمد مجلس أوروبا، كما ذكر جو، بالفعل – اعتمدت اللجنة الاستشارية مبادئ توجيهية في مطلع يناير بشأن البيانات المعقدة، حيث اعترفت أساسًا بأن المبدأ التقليدي لحماية البيانات يواجه تحديًا. المعلومات،

الموافقة، حتى مبدأ الغرض. وبطريقة أو بأخرى، تحث المبادئ التوجيهية المشرعين على محاولة الخروج من المفهوم التقليدي للسيطرة الفردية على بياناته الشخصية واختيار نهج مختلف، دعنا نقول تقييم تأثير متعدد لمخاطر البيانات المعقدة، وهو ما يحمل بطبيعة الحال الكثير من المسؤولية على أولئك العاملين على البيانات المعقدة. وكذلك من حيث تقييم أخلاقيات البيانات المعقدة. شكرًا.

توماس شنايدر: نعم، كارولين.

كارولين غومانز–دورني: أود فقط أن أتحدث عن البيانات المعقدة في المستقبل، وأعتقد أنه، كما قلنا في وقت سابق في فرق أخرى، سوف تكون التكنولوجيا مهمة للغاية. تعتبر التكنولوجيا محايدة، ولكن يمكنك استخدامها بالطريقتين. انها ليست، في حد ذاتها، ذات خصوصية تدخلية. ويمكن أيضًا أن يكون تعزيز الخصوصية.

إذا فكرنا، على سبيل المثال، في هذا – أول – أول ماسحات ضوئية لصور الجسم في المطارات لسلامة الركاب، فإن هذا كان مزعجًا للغاية. ودار جدلاً كبير حول ذلك. والآن تم تركيب مرشحات الخصوصية. أصبحت تفاصيل الجسم غير واضحة. وتم التركيز على العناصر الخطرة فقط.

لذلك يمكنك الوصول إلى نفس – الوظيفة نفسها. تحققت السلامة وهدف سلامة الركاب، ولكن تم تكييف التكنولوجيا.

لذلك سيكون من المهم بشكل كبير أن تكون هذه عقلية تكنولوجيا تعزيز الخصوصية، بحيث يمكنك استخدام التكنولوجيا لتعزيز الخصوصية.

توماس شنايدر: شكرًا.

المزيد من الأسئلة والتعليقات؟

إذا الأمر ليس كذلك، فإنني أرى أننا أمضينا – جميعًا أمضينا يومًا طويلاً للغاية ومثيرًا للاهتمام.

وكما ذكرت بالفعل في الاجتماع من قبل، بصفتي مسؤولاً أيضًا عن تنظيم الجزء السويسري من تنظيم منتدى إدارة الإنترنت في جنيف، فإنني أرى أن هذه واحدة من القضايا التي سوف تكون بالتأكيد في جوهر المناقشات في جنيف. سواءً كان هذا يركز على قضايا ICANN أم لا، فإنه يجب مناقشته. ولكن قد يكون من الممكن، في ضوء عدد شرائح ورشة العمل، أن تكون أحد الخيارات في الواقع، إذا قدم بعض ممثلي عالم أعمال ICANN، جنبًا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين، مقترحًا لقضية يجب مناقشتها، والتي قد تساعد أيضًا في تسريع البحث عن حلول لجوانب ICANN المتعلقة بهذا التحدي. وبطبيعة الحال، التحدي الآخر، دعونا نقول التحديات الأوسع المرتبطة بالبيانات المعقدة والخصوصية بشكل عام. ومن المؤكد أنه سيتم مناقشتها في مناسبات كثيرة جدًا في جنيف.

لذلك، أعتقد أني أود أن أشكر مرة أخرى مجلس أوروبا، وبالطبع، أيضًا المقرر الخاص للأمم المتحدة على المجيء إلى هنا وإلى الإنتربول، وآمل أن تحظون بأمسية رائعة.

بالنسبة لأولئك الذين يستطيعون البقاء، أعتقد أن هناك حدث حفل جار ليس بعيدا جدا من هنا في نفس المبنى الضخم. وبالفعل، أولئك الذين لم يحصلوا على الدعوة حتى الآن، آمل أن نتمكن من الحصول عليها لأنني لم يكن لدي الوقت للذهاب والحصول عليها بنفسي.

حسنًا، شكرًا جزيلاً. ونراكم لاحقًا في الجانب الآخر من المبنى. شكرًا.

[تصفيق]

شكرًا لمؤسسة ICANN لتسهيل ذلك، بالطبع.

[نهاية النص المدون]